

روضة الطالبين وعمدة المفتين

وغيره قال الإمام ولم أر لهذا ذكرا ولا أصلا وهذا الذي قاله الامام هو الاصوب فلم يذكر جمهور أصحابنا هذا القيام ولا ثبت فيه شيء مما يحتج به فالاختيار تركه وإِأَعْلَمُ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ فِي سَجْدَةِ سَجْدَةٍ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ وَأَنْ يَقُولَ اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذَخْرًا وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا وَاقْبَلْهَا مِنِّي كَمَا قَبَلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَوْ قَالَ مَا يَقُولُ فِي سَجْدَةِ صَلَاتِهِ جَازٌ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكْبِرًا كَمَا يَرْفَعُ مَنْ سَجَدَ الصَّلَاةَ وَهَلْ يَشْتَرُطُ السَّلَامُ فِيهِ قَوْلَانِ أَطْهَرُهُمَا يَشْتَرُطُ فَعَلَى هَذَا فِي اشْتِرَاطِ التَّشْهَدِ وَجْهَانِ الْأَصَحُّ لَا يَشْتَرُطُ وَمَنْ الْأَصْحَابُ مَنْ يَقُولُ فِي اشْتِرَاطِ السَّلَامِ وَالتَّشْهَدِ ثَلَاثَةَ أَوْجَهِ أَصْحَابُهَا يَشْتَرُطُ السَّلَامَ دُونَ التَّشْهَدِ وَإِذَا قُلْنَا التَّشْهَدَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فَهَلْ يَسْتَحِبُّ وَجْهَانِ حَكَاهُمَا فِي النِّهَايَةِ قُلْتُ الْأَصَحُّ لَا يَسْتَحِبُّ وَإِأَعْلَمُ الْحَالِ الثَّانِي أَنْ يَسْجُدَ لِلتَّلَاوَةِ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَكْبِرُ لِلانْفِتَاحِ لَكِنْ يَسْتَحِبُّ التَّكْبِيرَ لِلْهَوِيِّ إِلَى السَّجْدَةِ مِنْ غَيْرِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فَكَذَا يَكْبِرُ عِنْدَ رَفْعِ الرَّأْسِ كَمَا يَفْعَلُ فِي سَجَدَاتِ الصَّلَاةِ وَلَنَا وَجْهٌ شَازَ أَنَّهُ لَا يَكْبِرُ لِلْهَوِيِّ وَلَا لِلرَّفْعِ قَالَهُ ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقُولَ فِي سَجْدَتِهِ مَا قَدَّمْنَاهُ وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَامَ وَلَا يَجْلِسُ لِلانْسِرَاحَةِ وَيَسْتَحِبُّ أَنْ يَقْرَأَ شَيْئًا ثُمَّ يَرْكَعُ وَلَا يَدَّ مِنْ انْتِصَابِهِ قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ فَإِنْ الْهَوِيَ مِنْ قِيَامٍ وَاجِبٌ